والفني، تبدو براقة اكثر مما هي في الواقع (انظر الجدول رقم ٧) [٧٤].

ولعل مؤشر المقدرة على القراءة والكتابة الذي يتضمنه التعداد المذكور اقرب الى الواقع، فهو يتوصل الى ان نسبة الامية لدى الفئات المعنية المذكورة في الجدول اعلاه تصل الى ١٢,٣٪. لكن الامية ترتفع لدى العاملين غير المهرة لتشمل نسبة ٣٧,٥٪ منهم، بينما لا تتجاوز ٤,٧٪ من العاملين المهرة في المهن اليدوية[٧٥].

ان الحقيقة الابرز التي يكشف عنها تعداد القوى العاملة لعام ١٩٧٥، تتمثل في التدني الشديد للتدريب المهني المنظم، فتوزيع العاملين حسب نوع التدريب الذي تلقوه يظهر ان نسبة من تلقى هذا التدريب لا تتجاوز ٢,٤٪ من اجمالي القوى العاملة [٧٦]. اي ان الغالبية العظمى من القوى العاملة تتلقى تدريبا عمليا غير منظم، عن طريق الممارسة. وليس عن طريق خضوعها مسبقا لدورات تأهيل مهنية وفنية او دورات رفع الكفاءة والمهارة.

وخلال النصف الثاني من السبعينات، تعرضت البلاد لموجة حادة من الهجرة للايدي العاملة المحلية باتجاه دول الخليج والدول العربية المنتجة للنفط عموما. وتركزت هذه الهجرة الواسعة على الفئات ذات التكوين العلمي والفني والمهني العالي والعمال المهرة الى الحد الذي اوجد نقصا شديدا في عرض القوى العاملة لدى هذه الفئات تحديدا. بكلمات اخرى، ادت هذه الهجرة الكثيفة الى تدني مستوى المهارة والتدريب والتأهيل المهني والعلمي لدى القوى العاملة عموما ولدى الطبقة العاملة.

فمن دراسة ميدانية على المؤسسات التي تتمتع بمزايا خاصة، منحها لها قانون تشجيع الاستثمار، وعددها ٢١٠ مؤسسات (ويمكن اعتبارها عينة نموذجية لمختلف فروع الصناعة)، يلاحظ ان التوزيع الوظيفي للعاملين قد اخذ يبرز ازدياد ثقل العمال غير المهرة، حيث نجد ان نسبتهم كانت لا تتجاوز ٤٨,٥٪ عام ١٩٧٢، فارتفعت الى ما نسبته ٥٤,٨٪ و٥٤,٦٪ عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨. وبالمقابل انخفض الوزن النسبي للعمال المهرة والفنيين من ٣٧,٢٪ لعام ١٩٧٢

جـدول رقم ٧
توزيع القوى العاملة (باستثناء الاختصاصيين)

(١٩٧٥)

الفئة	العدد الاجمالي	النسبة المئوية
١ـ الفنيون	١٩٥٩٤	١٧,٢٪
٢ـ العاملون المهرة في الاعمال الكتابية	٢٨٤٠٩	٢٤,٩٪
٣ـ العاملون المهرة للمهن اليدوية	٣٣٠٤٢	٢٨,٩٪
٤ـ العاملون غير المهرة	٣٣١٤٥	٢٩,٠٪
المجموع	١١٤,١٩٠	١٠٠,٠

المصدر: **نتائج تعداد القوى العاملة (١٩٧٥)**، دائرة الاحصاءات العامة، عمان: د. ت.، جدول رقم ٢٥، ص ٢١٠.